الأنباء
الثلاثاء 25 اكتوبر 2011

# طلال بن عبدالعزيز: تخصيص منح دراسية للفقراء المتفوقين في الجامعة العربية المفتوحة ببيروت

الأمير طلال بن عبدالعزيز ووزير الشؤون اللبناني وائل أبوفاعور

أعلن رئيس مجلس أمناء الجامعة العربية المفتوحة، ورئيس برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) الأمير طلال بن عبدالعزيز عن تقديم منح دراسية للطلبة الفقراء المتفوقين من طلبة فرع الجامعة في لبنان، كما أعلن عن موافقة البنك المركزي اللبناني على تأسيس بنك الفقراء في لبنان، وذلك ضمن مشروع أجفند لمكافحة الفقر في العالم العربي.

جاء ذلك خلال المباحثات التي أجراها الأمير طلال مع وزير الشؤون اللبناني وائل أبو فاعور، بمقر أجفند في الرياض يوم امس الأول، حيث تم اطلاق مشروع تنمية الطفولة المبكرة في لبنان، ووقع سموه اتفاقية المشروع مع الوزير أبوفاعور، وأفضت المباحثات إلى موافقة رئيس أجفند على تقديم منح دراسية للطلبة الفقراء المتفوقين في فرع الجامعة العربية المفتوحة بلبنان.

بتوقيع اتفاقية الطفولة المبكرة مع أجفند ستكون لبنان الدولة العربية الـ 12 التي تنضم إلى منظومة برنامج الخليج العربي الهادفة لإيجاد إستراتيجية محكمة لتنمية الطفولة المبكرة في الوطن العربي.

ويرمي المشروع إلى إعداد إستراتيجية وطنية لتنمية الطفولة المبكرة في لبنان، وإنشاء مركز لتدريب مقدمي خدمات الطفولة المبكرة وبناء قدراتهم، ووضع إطار منهجي وأدلة لنشاطات تدريب الأطفال في الفئة العمرية من عمر 6 أشهر إلى 3 سنوات، وإنتاج نشرات وكتيبات وأفلام تثقيفية للأطفال في هذه الفئة العمرية، وتأسيس مركز للمعلومات ومكتبة متخصصة. كما وقع الأمير طلال والوزير أبور فاعور مذكرة تفاهم (بين وزارة الشؤون اللبنانية والمجلس العربي للطفولة والتنمية) لتمويل تنظيم منتدى المجتمع المدني العربي الرابع للطفولة، الذي يستضيفه لبنان في إبريل 2012.. ويقوم أجفند والمجلس العربي للطفولة والتنمية بتمويل تنظيم هذا التجمع التنموي منذ المنتدى الأول للمجتمع المدني العربي من أجل الطفولة الذي عقد في مراكش بالمغرب 2001. واستضافت مصر المنتديين الثاني والثالث 2005 و2010.

والشركاء في عقد المنتدى الرابع: المجلس العربي للطفولة والتنمية، المجلس الأعلى للطفولة في لبنان، أجفند، جامعة الدول العربية، المنظمة الكشفية، مؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان، منظمات المجتمع المدني في البلاد العربية، المجالس الوطنية في البلاد العربية، منتديات الأطفال التي كونها المجلس العربي للطفولة، اليونيسيف، اليونسكو، منظمة رعاية الطفولة.

وقد قدم د.حسن ببلاوي، المدير التنفيذي للمجلس العربي للطفولة والتنمية، عرضا عن أبعاد مذكرة التفاهم التي وقعها الأمير طلال مع الوزير اللبناني، والنتائج التي سيحققها المنتدى الرابع للطفولة.

إلى ذلك تعد تنمية الطفولة من الأهداف الاستراتيجية لأجفند، وشرع برنامج الخليج العربي في تبني المشروع بوصفه أفضل وسيلة تربوية لإعداد جيل من الأطفال المهيئين للالتحاق بالمدرسة والمساهمة في تقدم مجتمعاتهم مستقبلا. يتمثل المشروع في دعم وتمويل مشروعات رياض الأطفال وجعلها مواكبة للعصر وملبية للاحتياجات المتجددة. ويقوم (أجفند) بتنفيذ المشروع بالتعاون مع وزارات التربية والتعليم ومنظمة اليونسكو. يذكر أن المشروع انطلق من السعودية في 1409 هـ وبعد النجاح الذي تحقق تم التعميم على الدول العربية الأخرى، والدول التي وقعت اتفاقيات مع أجفند وقطعت أشواطا بعيدة في هذا المجال، هي: الكويت، البحرين، مصر، الإمارات، الأردن، تونس، السودان، اليمن، سورية. وقد أصبح مركز تنمية الطفولة المبكرة وتطويرها في مصر مركزا إقليميا يسهم في تدريب المدربين من دول أخرى.

### خلال ندوة "نبيها 200" التي نظمتها اللجنة المشتركة للاتحادات الطلابية

# الموزري: نتوقع تأييد 40 نائبا لـ "زيادة مكافأة الطلبة"

شعيب الموزري وعايض أبوخوصة ونعيمة الحاي وفهد الهيلم وزيد الرشيدي

الموزري ملقيا كلمته

بحضور النائب شعيب الموزري وعدد من الناشطين السياسيين منهم عايض أبوخوصة، والاعلامية نعيمة الحاي، وفهد الهيلم، وحضور عدد من رؤساء الاتحادات الطلابية، نظم الاتحاد العام لطلبة ومتدربي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وبالتعاون مع الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الجامعة وعدد من الاتحادات الطلابية ندوة جماهيرية لزيادة مكافأة الطلبة جاءت تحت عنوان «نبيها 200» وأقيمت بمقر اتحاد التطبيقي بالفيحاء مساء الاحد الموافق 2011/10/23، وكان عريفا للحفل رئيس اللجنة الاعلامية باتحاد التطبيقي سليمان المشعان

جدير بالذكر ان عددا من نواب الامة كان مقررا حضورهم ولكنهم اعتذروا نظرا لتأخرهم في ارتباطات سابقة كان مقررا الانتهاء منها مبكرا وحضور ندوة «نبيها 200» لكن الظروف حالت دون حضورهم.

وافتتح الندوة رئيس الاتحاد العام لطلبة ومتدربي الهيئة رئيس اللجنة المشتركة لزيادة المكافأة زيد الرشيدي مرحبا بالسادة نواب مجلس الامة وشكرهم على حضورهم ودعم مطالب الطلبة، وتوجه كذلك بالشكر للنواب الداعمين لزيادة المكافأة الطلابية ولكن الظروف منعتهم من حضور الندوة.

واضاف ان الهيئة الادارية للاتحاد وضعت على رأس اولوياتها قضية زيادة مكافأة الطلبة الى 200 دينار نظرا لاهميتها بالنسبة للطالب ومدى حاجته لتلك الزيادة، ولفت الى ان زيادة المكافأة مطلب رئيسي يعين الطالب على مواصلة دراسته بسهولة ويسر ويزيح عن كاهله هاجس غلاء الاسعار.

وأكد على ان الكثير من زملائه الطلاب والطالبات سواء في التطبيقي او جامعة الكويت او الجامعات الخاصة والخارجية هم بأمس الحاجة لزيادة المكافأة لمساعدتهم على توفير احتياجاتهم الدراسية واليومية خاصة بعد الارتفاع الجنوني في الاسعار، مشيرا الى ان الطالب بات عاجزا عن توفير ما يحتاجه من كتب وقرطاسية وغيرها من المستلزمات الدراسية، ولابد من تأمين الطالب ماديا لضمان عدم وصوله للتعثر الدراسي بسبب عدم قدرته على توفير ما يلزمه.

**الرشيدي: الطلبة في أمسّ الحاجة لزيادة مكافآتهم لمساعدتهم على توفير متطلباتهم الدراسية**

**أبوخوصة: الحكومة لم تقرأ القطاع الطلابي قراءة جيدة**

**الحاي: زيادة المكافأة ليست القضية الوحيدة التي تشغل بال الطلبة ولجان طلابية للعمل على حلها**

من جهته توجه رئيس الاتحاد الوطني لطلبة الكويت فرع الجامعة احمد النويبت بالشكر لكل من دعم مشروع زيادة المكافأة وشكر الجموع الطلابية على حضورها، وقال ان القضية ليست في الـ200 دينار فحسب ولكن هناك العديد من القضايا الطلابية تشغل بال الطلبة وستكون هناك لجان مشتركة بين الاتحادات الطلابية للعمل على حلها، واستغرب وجود جامعة حكومية وحيدة بالكويت رغم الوفرة المالية التي من الله بها على الكويت، وهناك من دول الجوار يوجد بها 13 جامعة حكومية رغم تفوق الكويت ماديا وقدرتها على بناء العديد من الجامعات التي توفر التعليم لابنائها بدلا من غربتهم بالخارج لتحصيل العلم.

بدوره اكد النائب شعيب الموزري عن كامل دعمه وتأييده لمطلب زيادة المكافأة، متوقعا وصول عدد النواب المؤيدين لهذا المشروع لـ 40 نائبا، ولكنه قال ان القضية الاساسية ليست في عدد النواب المصوتين لصالح زيادة المكافأة، ولكن شريحة الشباب هم من يرسمون مستقبل الكويت، وجميع البلدان لا يمكن ان تزدهر الا بسواعد شبابها وخاصة المتعلمين منهم، وكنا نتمنى من الحكومة الموافقة على هذا المشروع بدون ضغط سواء من الطلبة او من نواب الامة، ولكن الحكومة تعودت على عدم الاستجابة لحقوق الناس الا من خلال استخدام وسائل الضغط، وقال لا ادري من يرسم خطط الدولة ولكن اعتقد ان المستشارين الذين يرسمون خطط الدولة اما فاشلون واما فاسدون، لانه يجب على الحكومة تحمل مسؤولياتها وتيسير العملية التعليمية لابنائها ولكن الواقع المرير ان طلبتنا يعانون سواء الدارسون منهم بالخارج او بالداخل بسبب تخبطات المسؤولين بالدولة.

ووجه الموزري كلمة للشباب قال فيها: نعم لكم حقوق وستقر بإذن الله، ولكن لا تنسوا حق الكويت عليكم وعلينا جميعا، ودعاهم للعمل على اللحمة والترابط في التعامل بين جميع اطياف المجتمع لاننا جميعا ابناء لهذا الوطن، وأبشركم بأن قراركم موجود بمجلس الامة بجلسة 25 اكتوبر الجاري.

ومن جانبه اكد الناشط عايض أبوخوصة العتيبي ان قطاع الطلبة من اهم القطاعات في كل مجتمعات العالم فهو من يقود الحراك السياسي بجميع الدول، مشيرا الى ان الحكومة لم تقرأ هذا القطاع الطلابي قراءة جيدة، وقال ان الحكومة كأنها لا تعلم بأن تجاهل مطالب هؤلاء الشباب ربما يولد الانفجار، ولفت الى ان الحكومة منعت الطالب من الجمع بين الدراسة والعمل فكيف يتسنى للطالب توفير مستلزماته ومصروفاته، ودعا الشباب الى ضرورة التماسك والتكاتف والضغط على الحكومة لتحقيق مشروع زيادة المكافأة، وبشرهم بأن النائب مسلم البراك كشف له ان عدد النواب الداعمين لمشروع زيادة مكافأة الطلبة سيصل الى 40 نائبا قبل الدخول لقاعة عبدالله السالم للتصويت على المشروع.

أما الاعلامية والناشطة نعيمة الحاي فقالت ان العالم يعيش عصر النور وأبناء الكويت يسعون لتحصيل العلم، واعتبرت ان الدولة تحارب التعليم سواء في الجامعة او في التطبيقي، ولفتت الى ان مشاكل الشريحة الطلابية كثيرة ومتعددة ويجب على الاتحادات الطلابية عدم التوقف عند زيادة المكافأة التي ستقر بجلسة الثلاثاء 25 اكتوبر، مشيرة الى ان مشكلة مواقف السيارات والشعب المغلقة وغيرها من المشاكل التي يعاني منها الطالب او الهيئة التدريسية كانت موجودة منذ كانت تدرس بالجامعة ومازالت تلك المشاكل موجودة ولم يتم التوصل لحلول لها، وطالبت الاتحادات الطلابية بعد اقرار زيادة المكافأة التحرك لايجاد حلول جذرية لمعاناة الطالب، فمنذ الثمانينيات ونحن نسمع بجامعة الشدادية وأنها ستكون الحل لجميع مشاكل التعليم ولكن حتى الآن لم نر اي تقدم ملموس في هذه الجامعة.

● محمد المجر

# عمومية أعضاء هيئة التدريس غداً

د.عواطف الظفيري

دعا رئيس جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت د.عواطف الظفيري الزملاء والزميلات الأفاضل أعضاء الجمعية العمومية لجمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت لحضور الاجتماع غير العادي للجمعية العمومية الساعة الثامنة من مساء يوم الاربعاء الموافق 26 الجاري في نادي الجامعة بالحرم الجامعي بالشويخ، لمناقشة قضية كادر ومزايا أعضاء هيئة التدريس والتي تماطل الحكومة بكل أسف في إقرارها منذ ما يزيد على عامين. ووجه د.الظفيري حديثه لأعضاء الجمعية العمومية قائلا: ان حضوركم أيها الزملاء الكرام يعتبر تأكيدا على حقوقكم ودعما لها، كما أنه فرصة لنتدارس بشأن اختيار الآلية المناسبة لإقرار هذه الحقوق التي طال انتظارها.

وبين ان إقرار هذه الحقوق هو مطلب أساسي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت لا يمكن التفريط فيه، وان جامعة الكويت التي كانت رائدة على الدوام محليا وإقليميا في جذب الكفاءات، أصبحت عاجزة حتى عن الاحتفاظ بما تبقى لديها من نخبة أكاديمية مميزة، الأمر الذي سيؤدي الى تدني جودة وكفاءة التعليم الجامعي. وشدد د.الظفيري على أعضاء الجمعية العمومية على الالتزام بالحضور، وفي انتظاركم جميعا ان شاء الله مساء غد الاربعاء بنادي الجامعة بالشويخ.

### خلال ندوة بعنوان "التداعيات القانونية لقرار التفسير" الصادر من المحكمة الدستورية أقامتها كلية الحقوق

# أكاديميون: حكم الدستورية يشل "محاسبة رئيس الوزراء"

د.إبراهيم الحمود ود.عبدالله النيباري ود.محمد المقاطع ود.عبيد الوسمي خلال الندوة (سعود سالم)

نظمت كلية الحقوق بجامعة الكويت ندوة «التداعيات القانونية لقرار التفسير الصادر من المحكمة الدستورية» حاضر فيها عدد من الخبراء الدستوريين بكلية الحقوق من قسمي القانون العام والخاص.

من جهته أعطى د.إبراهيم الحمود نبذة عن حيثيات الحكم الصادر من المحكمة الدستورية والخاص باستجواب رئيس مجلس الوزراء، حيث أوضحت المحكمة انها المختصة بتفسير نصوص الدستور وتباشر اختصاصها وفقا لقانون إنشائها.

وتابع ان القرار للكشف عن دلالات النصوص الدستورية بمراعاة موضوعها، والمحكمة أقرت بأن القرار الصادر عنها ملزم للجميع ونافذ في شأن جميع سلطات الدولة، مشيرا إلى ان أصل الخلاف هو بيان المقصود من السياسة العامة للحكومة والسياسة العامة للدولة، فالحكومة ترى ان مسؤولية رئيس مجلس الوزراء لا تتسع لشمول أي أعمال تخص وزارات بعينها وان المسؤول عنها هو كل وزير أما المسؤولية التضامنية لرئيس الوزراء والوزراء عن السياسة العامة للدولة، تكون أمام صاحب السمو الأمير، ووفقا لرأي المحكمة فإنه ينحصر استجواب رئيس الوزراء في مجال ضيق هو حدود اختصاصاته السياسة في مسؤوليته عن السياسة العامة للحكومة. من ناحيته أوضح النائب السابق د.عبدالله النيباري ان تفسير المحكمة الدستورية يعتبر غامضا والحكم مستند إلى ان رئيس الوزراء لا يساءل عن الأعمال التنفيذية للحكومة من وزراء بالوقت نفسه هو مسؤول عن السياسة العامة للحكومة، مؤكدا انه لا يمكن فصل السياسة العامة للحكومة عن السياسة العامة للدولة.

وأوضح ان القرار به تحصين لرئيس الوزراء ومحاولة لشل قدرة مجلس الأمة على محاسبته، مشددا على ان رئيس الوزراء والحكومة مساءلون عن جميع أعمال الحكومة لأن النص الدستوري يقول ان الحكومة تهيمن وتدير مصالح الدولة ورئيس الوزراء مشرف على التنسيق بين الوزراء.

وقال: هناك تخوف من ان تفسير الدستور يكون للمحكمة الدستورية لأن القاعدة في جميع برلمانات العالم أن السيادة للبرلمان. من جانبه ذكر الخبير الدستوري د.محمد المقاطع ان المحكمة الدستورية تصدر أحكاما وقرارات، مشيرا إلى ان تصدي المحكمة الدستورية لتفسير أحكام الدستور يدخل في نطاق القرارات وليس الأحكام ولا يتجاوز ان يكون رأيا يعطى من المحكمة للسلطات لتدارسه واتخاذ ما يرونه في شأنه وفقا لترجيحاتهم ولا يلتزمون صفة الإلزام للكل كما جاء في قرار المحكمة التفسيري الحالي التي أشارت إلى ان قراراها ملزم، مشددا على ان هذا الكلام غير صحيح من الناحية الدستورية، انما فقط تحكم المحكمة على مدى دستورية القوانين واللوائح.

وتابع: أراد النواب تعديل قانون إنشاء المحكمة الدستورية حتى يعدل اختصاصها في تفسير الدستور، فأصبحت المحكمة الدستورية خصما وحكما وأقرت المحكمة بأنه اختصاصها ومستمد من الدستور ولكن في الواقع من يقرأ الدستور لا يصل لتلك النتيجة.

وأوضح المقاطع ان المحكمة حاولت التفرقة بين مصطلحي السياسة العامة للدولة والسياسة العامة للحكومة ولم توفق في تلك التفرقة، مؤكدا انه لا يمكن إخراج السياسة العامة للحكومة عن فكرة السياسة العامة للدولة.

وتحدث د.عبيد الوسمي عن الحكم قائلا: انه ليس حكما وإنما قرار من طبيعة تفسيرية لا يحمل معنى الإلزام وان المحكمة الدستورية في هذا القرار قد تجاوزت حدود الاختصاص الوظيفي المقرر لها وانه لا أثر مباشرا لهذا القرار بذاته على إجراءات الاستجواب المقدم لرئيس الوزراء.

وأشار الوسمي إلى ان اختصاص المحكمة الدستورية الأصيل هو بحث دستورية القوانين واللوائح ولذا فإن اختصاصها بالتفسير ليس له سند مباشر من الوثيقة الدستورية والمذكرة التفسيرية وبطبيعته يستدعي ان يسند إلى هيئة يدخل في تشكيلها السلطات الثلاثة، موضحا ان لا توجد تفرقة بين السياسة العامة للحكومة والسياسة العامة للدولة.

وأوضح د.محمد الفيلي ان قانون إنشاء المحكمة الدستورية يرتب الإلزام بالأحكام التي تصدرها ولا يصف التفسير بأنه حكم، مشيرا إلى ان المحكمة أوضحت ان قرار التفسير ملزم ولكن لأنه ليس حكما يلزم على السلطات العامة فهمه والعمل بمقتضاه، موضحا ان الاستجواب عمل برلماني وليس قانونا أو لائحة حتى نحكم بدستوريته، مشيرا إلى ان اختصاص المحكمة الدستورية بالتفسير في مسألة الاستجواب له مبرر هو ان الدستور ولائحته الداخلية وضعا للاستجواب شروطا موضوعية وإجرائية وعندما ترد تلك الشروط في النصوص فهذا يعني ان لها أثرا وأول اثر لمخالفة القانون هو بطلان الإجراء ولكن من سيقرره وينزل الحكم على الواقعة؟ ففي تلك الجزئية خلت اللائحة من آلية لفض النزاع، وبالتالي فإن غياب الآلية يبرر البحث عن آلية ومن الأفضل ان تكون تفسيرا ولكنه لا يقطع دابر النزاع ويمكن ان يكون اجتهادا آخر للمجلس وهو الإحالة للجنة مختصة.

وتساءل الفيلي حول محاور الاستجواب هل تدخل ضمن السياسة العامة للحكومة ام السياسة العامة للدولة، موضحا ان تصويت المجلس هو من أجل الاستجواب وليس من أجل المحكمة الدستورية وبالتالي فإن التصويت هو من يحكم ان كانت محاور الاستجواب تدخل في هذا النطاق ام لا.

**المقاطع: المحكمة حاولت التفرقة بين مصطلحي السياسة العامة للدولة والسياسة العامة**

**الفيلي: تصويت المجلس هو ما يحكم محاور الاستجواب وليس المحكمة الدستورية**

● آلاء خليفة

# طلبة "الهندسة والبترول" زاروا الحقول البحرية

جانب من زيارة طلبة «الهندسة والبترول» إلى الحقول البحرية

نظم قسم هندسة البترول في كلية الهندسة والبترول بجامعة الكويت بإشراف ومرافقة د.عيسى الصفران عضو هيئة التدريس بالقسم رحلة ميدانية تطبيقية لطلبة القسم إلى دائرة الإنتاج البحري في شركة عمليات الخفجي المشتركة الواقعة في السعودية والمختصة بإنتاج النفط من حقل الخفجي والحوت ولولو في المنطقة المحايدة.

كما رافق الوفد كل من د.فيصل العدواني والطلبة علي الصفار وحمود محمد وناصر العازمي ويوسف الحيدر ويونس التحو، وكان الهدف من الرحلة تعريف الطلبة بطبيعة عمليات إنتاج النفط البحرية والتعرف على طرق تصميم معدات الإنتاج البحرية وعمليات نقل النفط عبر أنابيب الإنتاج الممتدة في قاع البحر.

وقد رافق الوفد أيضا م.سليمان ملك من عمليات الخفجي المشتركة - دائرة الاستكشاف والتطوير والذي قدم معلومات عن تاريخ الشركة وأهدافها وما تختص بإنتاجه من نفط وغاز طبيعي أثناء توجههم إلى الشركة.

وفي مهبط المروحيات وقبل الإقلاع قام باستقبال الوفد م.محمد الوزان من عمليات الخفجي المشتركة - دائرة الإنتاج البحري، حيث أوضح كيفية الإنتاج البحري وبين مكان الحقل الذي يقع في المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، وتم عرض مقطع فيديو يوضح إجراءات الأمن والسلامة الواجب اتخاذها في حالة الطوارئ أثناء تحليقهم في المروحية.

وتوجه الوفد بعد ذلك إلى المنصة البحرية والتي تبعد 40 كم داخل البحر وقد استغرقت الرحلة 17 دقيقة في الهليكوبتر وقدم خلالها مهندسوا الشركة شرحا وافيا عن أجزاء المنصة ووظيفة كل جزء منها وتعريفهم بمعدات الإنتاج والرفع الصناعي التي تخص مهندسي البترول والتحديات الحالية والمستقبلية لزيادة إنتاج حقل الخفجي والحوت.